حصاد السنين والنهج التنموى الجديد

د. احمد الصفتى

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

مقدمة :

الدعم قضية قديمة تعود إلى بداية الأربعينات مع دخول مصر كشريك فى مغارم وليس مغانم ، الحرب العالمية الثانية مع بريطانيا العظمى ، وتبلورت فكرة الدعم فى نهاية الأربعينات فى عقد اجتماعى غير معلن ، بين الحكومة والشعب ، يتم بمقتضاه أن تتكفل الحكومة بدعم بعض السلع الأساسية ، كالزيت والسكر ، وتثبيت سعر رغيف الخبز وتشغيل الخريجين ووقف ارتفاع إيجارات المساكن أو الأراضى الزراعية ، فى مقابل أن يتخلى الشعب ، وبصفة خاصة نقابات العمال ، عن العمل فى السياسة أو المشاركة فى الحكم أو المطالبة بإقامة حياة ديمقراطية سليمة أو زيادة الأجور أو الاعتراض على شكل وطبيعة علاقات مصر الدولية . وهذا العقد الاجتماعى ، غير المعلن ، باركته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامج النقطة الرابعة ، وعملت القوى الوطنية فى مصر على إنجاحه على أمل استبدال النفوذ العسكرى الإنجليزى بنفوذ اقتصادى أمريكى والبدء فى خطة طموحة للتنمية ، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى ساعدت أوربا على إعادة بناء مادمرته الحرب وكانت من أوائل الدول التى نادت بحقوق الإنسان .

ومع سياسة الدعم وتجميد الأجور ، أو عدم زيادتها بنفس الزيادة فى الأسعار ، تمكنت الدولة من تشغيل أكبر قدر ممكن من الأيدى العاملة قبل الثورة وحتى نهاية الستينات . ونجحت لعبة الدعم كقضية سياسية بالدرجة الأولى ضد مطالبة نقابات العمال بزيادة الأجور وكنا نسمع من حكومات ماقبل الثورة دفاعاً عن عدم زيادة الأجور النقدية بنفس نسبة الزيادة فى الأسعار ، ماتتحمله الدولة من أجل تثبيت سعر رغيف الخبز بخمسة مليمات فى حين كان يكلف الدولة فى ذلك الوقت ستة مليمات(١) واستمرت حكومات الثورة فى استخدام لعبة الدعم وتخفيض الإيجارات (أى دعم غير مباشر يتم تمويله ذاتياً بواسطة أصحاب العقارات) وذلك حتى لايطالب العمال بزيادة الأجور وبذلك تتمكن الدولة من زيادة إعداد العاملين والبدء فى خطة طموحه للتصنيع يتم تمويلها من فائض الإنتاج ، وذلك

---

(١) تجدر الاشارة الى أن هذا الخبز المدعم لم يكن يستفيد منه سوى ٣٥٪ فقط من السكان حيث كان سكان الريف والأحياء الفقيرة فى المدن يقومون بصنع الخبز فى منازلهم توفيرا للتكلف .

بتكرار الحديث عن أن مصر أرخص بلد فى العالم وأنه لايوجد بلد آخر يباع فيه رغيف الخبز بخمسة مليمات ، وأن الأجر الذى يحصل عليه العامل ليس فقط الأجر النقدى الذى يحصل عليه ولكن أيضاً ما يحصل عليه من دعم مباشر وغير مباشر هو وأسرته .

ولكن ومع سياسة الانفتاح الاقتصادى وهجرة بعض المهارات إلى الدول العربية وزيادة دخول دخول العاملين فى قطاع المال والتجارة ولدى شركات الانفتاح ، ارتفعت الأسعار وتزايدت اختناقات التوزيع ومن ثم زيادة الواردات وازدهار قطاع المال والتجارة الذى يستفيد ولا يتضرر من التضخم ، ومع انفلات الأسعار وانخفاض الأجر الحقيقى للعاملين بالحكومة والقطاع العام ، وتطلعهم إلى مستوى معيشى أفضل ، لايمكن تحقيقه فى ظل الأجور المنخفضة ، بل وتقليدهم للنمط الاستهلاكى لزملائهم المهاجرين للدول العربية أو لدى شركات الانفتاح ، لجأ العاملون بالحكومة والقطاع العام ، كل بطريقته الخاصة ، إلى الأعمال الإضافية وتعاطى العمولات والإكراميات وعقد الصفقات وأعمال السمسرة والتخليص والإتجار فى أى شىء حتى مجرد الشراء بالحجز ثم إعادة البيع عند الاستلام ، ومع هذا المجهود العقلى والجسدى الذى يبذله الأفراد فى الأعمال الإضافية أو الطفيلية الأخرى ، انخفضت الإنتاجية وتدهورت جودة السلع وتدنى مستوى الخدمات ، مع مزيد من التضخم واختناقات التوزيع وزيادة الواردات وازدهار قطاع المال وتجارة الاستيراد وتدبير العملة ، ومع انخفاض الإنتاجية لم تتمكن الدولة من زيادة الأجور بما يتلاءم مع زيادة الأسعار وفى المقابل توسعت الدولة فى سياسة الدعم ، وكانت النتيجة بالإضافة إلى انخفاض الإنتاجية وهدر الإمكانية(٢) ، أن تضاعف حجم الدعم عشرات المرات دون أن يكون هناك فائض فى الإنتاج يتحمل عبء هذا الدعم المرتفع . وهكذا تحول الدعم من سلاح فعال مع الحكومة تحقق به أهدافها الطموحة إلى سلاح ضد الحكومة جعلها عاجزة عن تحقيق أهداف المجتمع .

وعلينا هنا أن نسجل الخطأ الاستراتيجى الذى وقعت فيه الحكومة ، فقد استخدم الدعم بهدف زيادة الإنتاج والوصول بمستوى التشغيل الكامل عن طريق انخفاض الأجر الحقيقى . ولكن ومع سياسة الانفتاح الاقتصادى وهجرة بعض المهارات إلى البلدان العربية وزيادة دخول العاملين فى قطاع المال وتجارة الاستيراد وازدهار عمليات السمسرة والتخليص بسبب اختناقات التوزيع والإتجار فى السلع المدعمة . وما ترتب على ذلك من عدم مقدرة الدولة على السيطرة على الأسعار أو تطلعات الأفراد وتقليدهم للأنماط الاستهلاكية الجديدة ، كان من الخطأ الجسيم استمرار سياسة الدعم فى مقابل تجميد الأجور ، بل كان يجب اتباع سياسة الأجور المرنة والتخلص تدريجياً من الدعم .

الدعم والمشكلات السبعة :

الدعم وما تسبب فيه من خلل هيكل الأجور والأسعار ، كان على رأس المشكلات السبعة التى حددها الرئيس مبارك منذ توليه المسئولية ومطالبته للخبراء والمختصين بمناقشة هذه المشكلات السبعة

(٢) لمزيد من التفصيل حول العلاقة بين الدعم والاجور والأسعار والانتاجية ، انظر « سيناريو هدر الامكانية وميكانيكية الاقتصاد القومى » . د. أحمد الصفتى ، المؤتمر الاقتصادى الكبير ، رئاسة الجمهورية ، فبراير ١٩٨٢ .

علمياً وعمليا واقتراح الحلول المناسبة لها . ومن خلال المناقشات التى دارت حول هذه المشكلات تبين لرجل الشارع أن جميع المسئولين والمختصين . هكذا على ما يبدو ، على إلمام كامل بهذه المشكلات ومدى خطورتها على تقدم الاقتصاد المصرى ، وكيفية التصدى لها وعلاجها . ويبقى السؤال الحائر الذى يتردد على ألسنة الجميع وهو مادام التشخيص معروف والعلاج مضمون ، فلماذا وصل بنا الأمر إلى ما هو عليه ؟ وما هى المعوقات الحقيقية التى تحول دون العلاج الفعال وحقن الاقتصاد المصرى بالجرعة المناسبة من العلاج أو إجراء عملية جراحية إذا كان هذا ضرورياً ، بدلا من هذه الوصفات العامة التى نسمعها بين الحين والحين . وأما إذا كان ترشيد الإنفاق يعنى ضغط الإنفاق وعدم الإسراف فى المال العام وشد الأحزمة على البطون ، ووصول الدعم إلى مستحقيه لا يعنى أكثر من تحديد من هؤلاء المستحقين ومطالبتهم بالتواجد ببطاقاتهم الخضراء أو الحمراء لاستلام الدعم ، دون سماسرة أو وسطاء فما أسهل أن يتحول الكثيرون فجأة إلى خبراء فى الاقتصاد .

وليس غريباً أن يعانى الاقتصاد المصرى من كل هذه المشكلات دفعة واحدة ، فهى فى مجموعها قضايا متداخلة ومتشابكة(٣) ، فالاقتصاد القوى كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى . فقد تكون إحدى هذه المشكلات دون غيرها هى التى تسببت فى حدوث غيرها من المشكلات وتفاعلت معها لإحداث غيرها بحيث لم يعد معروفا السبب المباشر من الآثار الجانبية(٤) ، وعلى هذا يكون من الخطأ الجسيم محاولة التصدى لأى من هذه المشكلات فى معزل عن بقية المشكلات الأخرى ، اقتصادية كانت أو اجتماعية . ما هو مطلوب إذن هو التصدى لكل ما نعانى منه دفعة واحدة ومن خلال منظار شامل قادر على تفسير منطق لما لدينا من بيانات وما نعانى منه من خلل اقتصادى واجتماعى وكيفية معالجة هذا الخلل .

محنة الفكر المحاسبى :

ولكن مع التشبث بالجزئيات دون الكليات ، كان من البديهى أن تبرز المشكلة السكانية مع مناقشة أى من المشكلات التى نعانى منها ، ليس من منطلق أن السكان هم عصب التنمية التى لا تكون إلا بهم ومن أجلهم ، ولكن من منطلق أن السكان أحد المتغيرات التى تعوق جهود التنمية . وهذه النظرة الجديدة للسكان فى انسجام تام مع الفكر التنموى السائد فى مصر والذى ينظر إلى العملية الإنمائية وكأنها مجرد رقم محاسبى يتكون من بسط ومقام فى البسط يكون الدخل أو الإنتاج وفى المقام يكون السكان ، الأمر الذى يعنى أن العمل على زيادة معدل نمو البسط ، أى الدخل ، بمقدار ١٠ ٪ مثلا يكون مساويا ، من الوجهة المحاسبية ، لخفض معدل نمو المقام ، أى السكان ، بنفس النسبة .

---

(٣) لمزيد من التفصيل حول العلاقة الوطيدة بين الدعم والاجور والأسعار وبقية المشكلات السبعة ، انظر سيناريو هدر الامكانية وميكانيكية الاقتصاد القومى ، مرجع سبق ذكره .

(٤) هل يكون الدعم هو أصل المشاكل ؟ سوف يتضح هذا بعد قليل ، ولكن لا يكفى التخلص من الدعم أو ترشيده أو وصوله الى مستحقيه حتى نتخلص تلقائيا من كل المشاكل التى نعانى منها ، لأن وجود الدعم ترتب عليه خلل فى هيكل الأجور والأسعار والانتاجية وما لم يكن الحل شامل ومن خلال صفقة متكاملة ، سوف يكون حل مشكلة الدعم على حساب تفاقم المشكلات الأخرى . باختصار شديد نحن فى حاجة الى عقد اجتماعى جديد يتلائم وطبيعة المرحلة الجديدة ، وسوف نناقش هذا بالتفصيل .

وأما العمل على زيادة معـدل نمو الدخل أو الإنتاج فهى تعنى بالضرورة زيادة الاستثمار ، الأمر الذى يعنى أما التضحية بالاستهلاك الحاضر من أجل الاستهلاك فى المستقبل ، وأما العمل على جذب المزيد من القروض والاستثمارات الأجنبية التى تتطلب ضمانات وتنازلات من نوع خاص وأما عن كيفية توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات الإنتاجية المختلفة ، وهى من كبرى المسائل التى تشغل بال الاقتصاديين ، فقد تم اتباع قاعدة المرور الشهيرة والتى تقضى باعطاء الأولويه للقادم من جهة اليمين . وعندما تفاقمت المشاكل وأصابتنا الدوار من هذه السياسة التى تسببت فى خلل هيكل الأجور والأسعار والإنتاجية وعدم التوازن بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنظم وصانع قرارات من ناحية أخرى، وصفوا لنـا الأسبرين والمسكنات وأخيرا أقراص الأمان الموضعية . وذلك لأنه إذا كان العمل على زيادة معـدل نمو البسط ، أى الدخل يبدو صعبا وشاقا ، فان العمل على خفض معـدل نمو المقام ، أى السكان يبدو أكثر جاذبية و لن يترتب عليه أى مساس بالبسط فى المدى القصير لأن القوى العاملة لسنوات عديدة قادمة قد ولدت بالفعل .

والفـكر المحاسبى ، فى حقيقة الأمر ، هو الفـكر الوحيد القادر على مسايرة كل ما نعانى منه من مشكلات التعايش معها . لأن هذا الفـكر الفريد فى التنمية لا يهتم كثيرا بما يجب أن يكون عليه الوضع الأمثل Ex-ante ، ولـكنه يهتم فقط بما هو قائم بالفعل وثابت فى الدفاتر ، منه وإليه Ex-post . وأما عن مفهوم الـكفاءة والرشادة ، عدالة التوزيع ، الاستقرار الاقتصادى أو التوازن الاجتماعى ، فهذه كلها أمور غير واردة فى مفهوم الفـكر المحاسبى . وأما عن التوازن الدقيق بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنجب وصانع قرار من ناحية أخرى ، فهذا أيضاً شرط غير ضرورى لتحقيق التوازن الحسابى والذى يتحقق دائماً بسبب ما يعرف ببنود الموازنة كالقروض وحركة رأس المـال . فعلى سبيل المثال ، يتم تحديد الأجور والأسعار والإنتاجية بالشكل المحاسبى التـالى :

بعد حصر إيرادات الدولة وتوزيع المخصصات على الأبواب الثلاثة فى الموازنة العامة وإضافة أعباء الديون الخارجية والمحلية والعلاوات الدورية وتـكلفة تعيين فائض الخريجين ، يتم تحديد ما إذا كان هناك فائض يمـكن تخصيصه لزيادة أجور العاملين بالحـكومة والقطاع العام أم لا . ولـكن مع وجود العجز المزمن فى الموازنة العامة ، تبقى الأجور جامدة على ما هى عليه، وليس فى الإمـكان أبدع مما كان ، مع الوعد التقليدى المتـكرر بتثبيت الأسعار وربط الأجر بالإنتاجية .

ومما يثير الدهشة ، أنه فى حالة تدخل رئيس الجمهورية وإصدار توجيه بزيادة الأجور ، لأسباب سياسية أو اجتماعية ، تنشط اللجنة الوزارية المـكلفة باعداد الموازنة العامة بدراسة البدائل المتاحة وتدبير المبالغ المطلوبة . وهنا فقط يبدأ الحديث المعاد عن ضرورة ترشيد الإنفاق العـام ومحاربة التسيب الضريبى ومنح الحوافز للعاملين بمصلحة الضرائب والجمارك لزيادة المتحصلات والتأكيد على ضرورة وصول الدعم إلى مستحقيه وترشيده .

ومع وجود العجز المزمن فى الموازنة العامة وضرورة اللجوء إلى التمويل بالعجز ، ترتفع الأسعار ومن ثم انخفاض الدخل الحقيقى للداملين بالحكومة والقطاع العام مما يعنى بالضرورة عدم المساس بالدعم حيث أصبح الموظفون من ذوى الدخل المحدود وفى حاجة إلى استمرار الدعم . ومع زيادة أعباء الدعم وضرورة اللجوء إلى الاقتراض الخارجى وزيادة أعباء الديون لا يمكن زيادة الأجور وبالتالى لم يكن من العدل الموافقة على زيادة إيجارات المساكن القديمة ومن ثم ضرورة استمرار الدعم حيث أصبح أصحاب العقارات القديمة من ذوى الدخل المحدود وفى حاجة إلى استمرار الدعم . ومع زيادة الأسعار العالمية وزيادة السكان وتزايد عبء الدعم لم يكن من المناسب زيادة أسعار توريد بعض الحاصلات الزراعية التقليدية حتى لا تتزايد أعباء الموازنة العامة ، وفى المقابل بقيت إيجارات الأراضى الزراعية على ما هى عليه ومن ثم ضرورة استمرار الدعم حيث أصبح أصحاب الأراضى الزراعية المؤجرة للغير من ذوى الدخل المحدود وفى حاجة إلى الدعم . ومع زيادة أعباء الدعم وضرورة اللجوء إلى الاقتراض الخارجى وزيادة أعباء الديون وضرورة اللجوء إلى التمويل بالعجز ، لم يكن من الممكن زيادة الأجور أو تثبيت الأسعار وبالتالى الدخول فى حلقة لا تنتهى فى التضخم واختناقات التوزيع وانخفاض الإنتاجية وتدهور جودة السلع وتدنى مستوى الخدمات ومزيد من هدر الإمكانية(٥).

ولم تعد الأجور محرك لزيادة الإنتاجية أو اكتساب مهارات جديدة ولم تعد الأسعار النسبية مرآة صادقة لندرة الموارد أو الأساس الصحيح للحساب الرشيد فى مجالى الاستهلاك والإنتاج . وانفصمت العلاقة بين العمل الدؤوب المنتج وكيفية الحصول على الدخل وتبددت الطاقة الإنتاجية للأفراد فى البحث عن مصادر إضافية للدخل ، مثل الأعمال الإضافية أو التفضيلية ، أو الحصول على عمولات وإكراميات وعقد الصفقات . ومع زيادة حجم الدخول الإضافية والتفضيلية ، من ناحية ، وانخفاض الإنتاجية وتدهور جودة السلع وتدنى مستوى الخدمات من ناحية أخرى ، ترتفع الأسعار وتتزايد اختناقات التوزيع ومن ثم ازدهار عمليات السمسرة والتخليص وتجارة الاستيراد والعملة والاتجار فى أى شىء حتى مجرد الشراء بالحجز ثم إعادة البيع عند الاستلام .

ومع الفكر المحاسبى ، تعايشت المتناقضات وتبلورت ، وأصبحنا نأخذ من الشرق ما لم يعد يؤخذ به فى الدول الاشتراكية ، ونأخذ من الغرب ما ليس معمولا به الآن فى الدول الرأسمالية . فعلى سبيل المثال وليس الحصر ، نقول بمجانية التعليم الجامعى انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص ، فالتعليم كالماء والهواء حق لكل مواطن ، ولكننا فى نفس الوقت تركنا التعليم الأساسى مرتعاً لجشع أصحاب المدارس الخاصة ونقف مكتوفى الأيدى أمام تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية . ونعترض على زيادة الأجور والمرتبات وإيجارات المساكن القديمة والأراضى الزراعية وأسعار بعض الحاصلات التقليدية خوفاً من التضخم ، ولكننا فى نفس الوقت تركنا تجار الموت ومقاولى الهدم وبعض كبار صغار

---

(٥) لمزيد من التفصيل حول العلاقة بين الاجور والأسعار والانتاجية ، انظر « سيناريو هدر الامكانية وميكانيكة الاقتصاد القومى » ، د. أحمد الصفتى ، المؤتمر الاقتصادى الكبير ، رئاسة الجمهورية ، فبراير ١٩٨٢ .

الموظفين ، أو صغار كبار الموظفين ، وتجار العملة ، يتقاضى الواحد منهم فى الصفقة الواحدة أكثر مما يتقاضاه القاضى مدى حياته أو أستاذ الجامعة أو ضابط كبير بالشرطة أو القوات المسلحة ونقول وهذا حق ، بأن القطاعين العام والخاص هما توأمان أو جناحان أو ساقان للاقتصاد المصرى ، ولـكننا تركنا إحدى هاتين الساقين تصاب بدمور فى العضلات ولين فى العظام فى نفس الوقت الذى تركنا فيه الساق الأخرى تصاب بورم طفيلى خبيث ، ويطالبنا البعض بين الحين والحين بقطع هذه الساق أو تلك بحجة أن الاقتصاد الأعرج خير من الاقتصاد الـكسيح . وتدعم السلع الأساسية حفاظاً على مبدأ العدالة الإجتماعية ولـكننا فى نفس الوقت حولنا مدينة بور سعيد الباسلة إلى مدينة حرة ، ولا يدرى أحد هى حرة من من ؟ ولماذا تترك المنصورة وطنطا والقاهرة مدن محتلة ! ، أو لماذا لا نبعث ببعض خبراء الانفتاح الاقتصادى فى مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة مدن حرة هناك ، أم أنهم يريدون منا أن نـكون رأسماليين أكثر من الرأسماليين ؟

ونخفض من أعداد المقبولين بكليات الطب ، وليس الحقوق والآداب ، فى نفس الوقت الذى ارتفع فيه أجر الطبيب فى الـكشف الواحد إلى أكثر مما يتقاضاه خريج الجامعة فى شهر كامل . وترفع أسعار الدواء على الرغم من تزايد أمراض الصيف ونزلات البرد ، ولـكننا نعترض على زيادة سعر البنزين على الرغم من اختناقات المرور وضياع الوقت المنتج للأفراد فى المواصلات . ونقيم الـكبارى العلوية لراحة راكبى السيارات فى نفس الوقت الذى تركنا فيه المشاة أسفل الـكبارى يخوضون فى مياه المجارى ويتعثرون فى الحفر ومخلفات البناء . ونحذر الفقراء من كثرة الإنجاب حتى لا يزدادوا فقرا على فقر ، فى نفس الوقت الذى ارتفع فيه أجر الصبى ، سبعة سنوات ، إلى أكثر مما يتقاضاه المدرس أو المهندس أو الطبيب حديث التخرج . وندعم الخبز لنقف الساعات الطوال أمام المخابز فلم يعد للوقت قيمة ، علماً بأننا نستقطع هذا الوقت الضائع من ساعات العمل والإنتاج وليس من ساعات الحب والإنجاب « سنة الله التى قد خلت من قبل ، ولن تجد لسنة الله تبديلا » .

وفى ظل الفكر المحاسبى تفاقمت المشكلات وتعايشت المتناقضات وزادت الفجوة بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنجب وصانع قرارات من ناحية أخرى ، وتبددت الطاقة الإنتاجية والإبداعية للأفراد . ومع كل هذا الـكم الهائل من المتناقضات كان من البديهى أن تشهد مصر تغيرات اجتماعية سريعة ومتلاحقة ، حيث صعدت طبقات فجأة إلى القمة وهبطت طبقات فى صمت إلى القاع . وفى أثناء عمليات الهبوط والصعود هذه تم العصف بالطبقة المنتجة والتى يبدو أن عليها وحدها أن تتحمل تبعات مثل هذه التنمية التعيسة . ومع هذه التحولات الاجتماعية الهائلة ، اختلت المعايير ، وتداخلت المفاهيم ، وتوترت العلاقات ، وتبعثرت الجهود وتشتت القلوب واختلط الصالح بالطالح والرشد مع الغى .

ولكن ليس معنى هذا كله أننى أعترض على التحول الاشتراكى فى الستينات أو الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات أو أننى أشكك فى أن مصر تعانى من مشكلة سكانية حادة متلازمة ومتزامنة مع مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية ، ولكننى فقط أردت أن أقول ، ليس بهذه الطريقة يكون الحل ولا من خلال هذا الفكر المتخبط يكون العلاج .

نحو نهج تنموى جديد :

أنا لا أتفق مع الرأى القائل بأن مانعانى منه يرجع إلى قرارات التأميم والتحول الاشتراكى فى الستينات . ولا أتفق مع الرأى القائل بأن مانعانى منه يعود إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى ومحاولات بيع هضبة الهرم فى السبعينات . ولكننى أرى أن كل مانعانى منه يعود إلى عدم الاتساق وخلل هيكل الأجور والأسعار ، والذى يعود فى الأساس إلى خلل الفكر المحاسبى فى التنمية والذى بدأ العمل به فى بداية الأربعينات مع دخول مصر كشريك فى مغارم ، وليس مغانم ، الحرب العالمية الثانية مع بريطانيا العظمى .

المهم أولا وقبل كل شىء هو الاتساق الاقتصادى والتوازن الدقيق بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنظم وصانع قرارات من ناحية أخرى . ولا يهم بعد ذلك أن كنا نجد أنفسنا مع مزيد من التحول الاشتراكى والضوابط الاجتماعية ، أو مع مزيد من التحول الرأسمالى وحرية الممارسات الفردية . علينا أولا أن نحدد وبوضوح شديد ماذا نريد ؟ ولمن نريده ، وكيف نحققه ؟ وبمن نستعين وبمن لانستعين ؟ وماهو النهج القويم الذى نسلكه ويتلاءم مع قدراتنا الحقيقية والطاقة الكامنة فينا ، ويتفق مع قيمنا الدينية والروحية الراسخة فى وجداننا ، وعمق تجاربنا وتجارب من سبقونا وكانت لهم نفس ظروفنا وذلك حتى يكون لهذا النهج الجديد قوى الاتزان والاستقرار والدفع الذاتى المبدع والخلاق . ومن هنا نستطيع أن نحدد وبوضوح المغارم والمغانم لكل فرد من أفراد المجتمع ، وما يجب أن تكون عليه شكل العلاقات والتشابكات بين عناصر الإنتاج والمؤسسات الإنتاجية والخدمية من ناحية وبين المؤسسات المالية والتشريعية والتنفيذية من ناحية أخرى . وفى هذه الحالة فقط تصبح عملية وضع البرامج الشاملة للإصلاح المالى والاقتصادى مجرد عملية صياغة معادلات وحسابات وتفصيلات وجداول رقمية وزمنية، وإن كانت معقدة بعض الشىء إلا أنها مجرد تحصيل حاصل .

هذا وإن كان القلب والفؤاد وماهوى فى الجهة اليسرى من الجسم ، فإن رجاحة العقل وحلاوة اللسان ومنع هوى النفس من التردى إلى المجهول فى الجهة اليمنى ، ولكن تبقى الرأس والقيادة والرأى السديد فى الوسط ، « ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لايعلمون » .

وسوف أكتفى فى هذه الورقة بطرح ومناقشة قضيتين هامتين ، على أمل أن تتبلور المناقشات فى صياغة نهج تنموى جديد لمصر يتلاءم وطبيعة المرحلة الجديدة فى ظل المتغيرات الراهنة والمتوقعة ، على ضوء العلاقات الدولية المتشابكة والمعقدة .

القضية الأولى :

وتتعلق بحقيقة ماإذا كنا نبحث عن كثرة الحياة أم عن جودة الحياة ، وفى حالة استحالة الجمع بين الجودة والكثرة ، فلمن تكون الأولوية ؟

فأنا مثلا أمتلك سيارة مكيفة الهواء ، ولكننى لا أبلغ بها مكاناً ، إلا بشق الأنفس . وكنت فى بداية الستينات أرى أن ركوب التاكسى ترف لاينبغى طالما أجد مكاناً مريحاً فى المواصلات العامة . فما الفائدة التى عادت علينا من كل هذا الكم الهائل من اليسارات العامة والخاصة ؟ .

عشرة آلاف مليون جنيه أراها تائهه فى الزحام ، على جانبى الطريق وفوق الأرصفة ، أما متردية وأما مترنحة ، معطلة للإنتاج ومبددة للطاقة والراحة .

وليست المشكلة فى التزايد السكانى ، فالذين ينجبون بكثرة ليس لديهم سيارات يزاحمون بها أحد ، أو مخلفات استهلاكية أو عقارية يتركونها عرض الطريق . وليسوا مسئولين عن عمليات الحفر المستمر بسبب أعطال التليفونات أو مد الكابلات الجديدة ، فليس لديهم تليفونات أو الأمل فى الحصول على التليفونات الفورية لضيق ذات اليد . ولا أعتقد أن أياً منهم من الحماقة بحيث يفضل أن يكون له تليفون أبكم أخرس لاينطق ، على أن يكون له ولد يملأ البيت مرحاً وأملا وحياة . لأنه مالم يكن البديل له على الأقل نفس قيمة المبدول ، كانت الصفقة خاسرة . وهذا مبدأ عام ، وسوف أعود لهذه النقطة بعد قليل .

عشرة آلاف مليون جنيه ضائعة فى الزحام ، كانت أكثر من كافية لإقامة مصانع متطورة لصناعة السيارات وكل ما يترتب عليها أو يتكامل معها من صناعات ، لإنتاج كل ما تحتاج إليه من سيارات وقطع غيار ، مع خلق مليون فرصة عمل جديدة وزيادة فى الدخل القومى وفى الاستثمار وفى قدرة الدولة على تجديد شبكات الطرق وإقامة المزيد من الكبارى العلوية والسفلية ولا داعى لمقولة انظر حولك ، أو انظر خلفك !

ولقد نظرت حولى ، فأنا رجل مسالم أستجيب لكل نداء يصدر من أجهزة الأعلام ، فماذا وجدت ؟

وجدت الأسرة الصغيرة تستهلك أكثر مما تنتج بفضل الدعم ، ووجدت الأسرة الكبيرة تنتج أكثر مما تستهلك ، ولايخدعكم الدعم فلا يصل إليهم ، فهم يعيشون فى الأزقة والحوارى الضيقة حيث لا تتواجد الجمعيات التعاونية . ووجدت أبناء الأسرة الصغيرة من خريجى الجامعات فى انتظار خطابات التعيين من الحكومة وعقود العمل من الخارج والرغبة الشديدة فى الهجرة إلى البلدان المتقدمة حيث الاستهلاك المرتفع . ووجدت أبناء الأسرة الكبيرة ، متعلمين وغير متعلمين ، فى صفوف المنتجين ، فمنهم العامل والفلاح والمدرس والمهندس والقاضى وأستاذ الجامعة وأبناء القوات المسلحة وأما الوحيد فيعفى من التجنيد ، بالإضافة إلى كونه ليس فى حاجة إلى العمل أو الادخار أو البحث عن شقة لأنه سوف يرث شقة أبيه والتى لايتجاوز إيجارها فى الشهر عشرة جنيهات وقد يحصل الأب على مكافأة من الدولة لاكتفاءه بولد واحد . وهنا قد يكون البديل معقول بالنسبة إلى المبدول وهو الولد الثانى من وجهة النظر الفردية الكسولة ، ولكن ليس من وجهة نظر مجتمع يريد تأكيد ذاته ومكانته بين الأمم .

ووجدت المجتمعات ذات النمو السكانى المرتفع يكثر فيها التراحم والتعاطف والانتماء والمودة والتمسك بالقيم الدينية والروحية . ووجدت المجتمعات ذات النمو السكانى المنخفض يكثر فيها التنافر والتناحر والاكتئاب النفسى والشذوذ الجنسى وارتفاع معدلات الجريمة والانتحار وعبادة الطاغوت .

نعم ، قد يكون استهلاك الأسرة الصغيرة أكبر ، ولكنها ليست أسعد ، فليس بالخبز وحده يعيش الإنسان .

والأسرة المصرية ، هل هى فى حاجة لمن يرشدها فى قرار الحب والإنجاب ؟ أم لمن يرشدها فى قرار الاستهلاك ؟ حب الولد يعنى الكثير ، فماذا يعنى استهلاك الـ Eye liner ولاكتويل ومستحضرات مسخ الوجه المستوردة ؟ ماذا كان يعيب الحنه والكحل أو حتى هباب الفرن ؟ على الأقل إنتاج محلى . حب الولد يعنى الكثير ، فماذا يعنى سر شويبس ؟ ماذا كان يعيب العرقسوس والخروب ؟ صحيح أن شويبس تزغزغ الزور ، ولكنها لاتزغزغ القلب أو العقل أو ميزان المدفوعات !

هل نحن نبحث عن تكنولوجيا الإنتاج المتقدمة ، أم نبحث عن تكنولوجيا الاستهلاك المتردية وفن الإعلان الرخيص وأفلام الجنس الهابطة ؟ ثم يصفوا لنا أقراص الأمان الموضعية أفنستبدل الطيب بالخبيث ، نحن إذن قوم مسرفون ، « قل لايستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث ، فاتقوا الله يا أولى الألباب لعلكم تفلحون » وسوف أعود إلى هذه النقطة بعد قليل .

وليست مصادفة أننا نحن الاقتصاديون نستخدم كلمة « سلع » بمعنى goods وليس كلمة « طيبات التى ذكرت فى القرآن الكريم ، مع أن كلمة good الإنجليزية مأخوذة من الجود العربى .

القضية الثانية :

وتتعلق بحقيقة ما إذا كانت زيادة الإنتاج تكون من زيادة الاستثمارات أم أن زيادةالاستثمارات هى التى يجب أن تكون من زيادة الإنتاج ؟

وليست المسألة بهذا الشكل مجرد جدل فلسفى كمسألة البيضة والفرخة ، ولكن الأمر جد خطير . لأنه لو كانت الأولى ، فلا أمل فى زيادة الإنتاج أو الإنتاجية مهما بلغ حجم القروض والمعونات أو الاستثمارات الأجنبية أو جهود تنظيم الأسرة . وأما إذا كانت الثانية ، فالأمل كبير فى زيادة الإنتاج والاستثمار حتى بدون قروض أو استثمارات أجنبية أو تنظيم الأسرة ، كيف هذا ؟

لأن أى زيادة فى الاستثمار غير مصاحبة أو مترتبة على زيادة حقيقية فى الإنتاج المحلى يترتب عليها زيادة فى الدخل النقدى قبل أن يتولد عنها زيادة فى الإنتاج الحقيقى بفترة زمنية تتراوح مابين سنتين إلى خمسةسنوات.ومع أنهذه الزيادةفى الاستثمار سوف يتم تمويلها من القروض أو الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن حجم الدخل النقدى المتولد عنها يكون دائماً أكبر ، بفعل مايعرف بالمضاعف الاستثمارى ، الأمر الذى يعنى وبالضرورة ارتفاع الأسعار واختناقات التوزيع وزيادة الواردات وازدهار نشاط السماسرة

والوسطاء وقطاع المال وتجارة الاستيراد . ومع زيادة الواردات وجمود الإنتاج المحلى وعدم منافسة الصادرات المصرية فى الأسواق العالمية ، يتزايد عجز ميزان المدفوعات ومن ثم ضرورة اللجوء إلى جذب المزيد من القروض والاستثمارات الأجنبية والدخول فى حلقة لاتنتهى من التضخم واختناقات التوزيع مع تضخم الدخول الطفيلية فى قطاع المال وتجارة الاستيراد وتدبير العملة .

ومع التضخم وزيادة أسعار الفائدة ، ينخفض معدل عائد رأس المال فى القطاعات الإنتاجية بعد خصم التضخم ، ولكن مع زيادة هامش الربح فى قطاع المال وتجارة الاستيراد ، الذى يستفيد ولايتضرر من التضخم ، يتدفق رأس المال الوطنى والأجنبى بفعل قانون الأوانى المستطرقة إلى قطاع المال والتجارة . ومع انخفاض نصيب العامل من رأس المال فى القطاعات الإنتاجية ، تنخفض الإنتاجية مع مزيد من تدهور جودة السلع وتدنى مستوى الخدمات . ومع انخفاض الإنتاجية لا يمكن زيادة الأجور بما يتلائم مع زيادة الأسعار ومع انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين بالحكومة والقطاع العام من ناحية وزيادة دخول العاملين بقطاع المال والتجارة ولدى شركات الانفتاح وتضخم الدخول الطفيلية من ناحية أخرى ، تنفصم العلاقة بين العمل المنتج الدؤوب وبين كيفية الحصول على الدخل وتزدهر أعمال السمسرة والتخليص والعمولات والإكراميات وعقد الصفقات والإتجار فى أى شىء حتى مجرد الشراء بالحجز ثم إعادة البيع عند الاستلام . ومع خلل هيكل الأجور والأسعار والدخول ، تتوتر العلاقات وتتداخل المفاهيم وتهتز القيم ، وزاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر ، ودنيا زحمة ومعدش رحمة وتبلدت المشاعر والأحاسيس . وبعد أن كنا نسمع : أراك عصى الدمع ، شيمتك الصبر ، أصبحنا نسمع : حبة فوق ، وحبة تحت ، ونصفق للذين خرموا التعريفة ودهنوا الهوا دوكو ولبسوا الحمار بمبرز . وحدث كل هذا فى حضور الخواجة شويبس ودون أن يدرى عبس !

ومع زيادة رأس المال الأجنبى ، المتمكن والمتمرس والعارف بديناميكيات الأجور والأسعار والإنتاجية ، وفعل الملوح العجيب مع بعض كبار صغار الموظفين ، أو صغار كبار الموظفين ، بالحكومة والقطاع العام ، ينخفض معدل عائد رأس المال الوطنى فى جميع القطاعات بما فى ذلك قطاع المال والتجارة . ولما كان عائد رأس المال الوطنى هو المعين الأول للمدخرات الوطنية ، ينخفض معدل الاستثمار وبالتالى معدل النمو الحقيق .

وهذا ما أكدته الدراسات الإحصائية التى قام بها هو ليس تشنرى H. Chenery نائب رئيس البنك الدولى السابق ، والتى ربما تكون قد تسببت فى فقدانه لمنصبه فى البنك . فقد اكتشف تشنرى وجود ارتباط إحصائى عكس قوى بين حجم القروض والمعونات والاستثمارات الأجنبية وبين معدل النمو الحقيق . فكلما زاد حجم المعونة الخارجية ، فى شكل قروض أو منح أو استثمارات أجنبية ، التى تحصل عليها دولة ما كلما انخفض معدل النمو الحقيق فى هذه الدولة .

وكل ما ذكرته أمره سهل ويمكن التغلب عليه باستخدام التوليفة المناسبة من أدوات السياسة المالية والنقدية . ولكن مالا يمكن التغلب عليه أو احتواءه بأى حال من الأحوال فيكن فى حقيقة

أنه مع زيادة رأس المال الأجنبى وضرورة اللجوء إلى جذب المزيد لسد العجز المصاحب فى ميزان المدفوعات ، مهما بلغ حجم الضمانات والتنازلات لرأس المال الأجنبى ، فلابد وأن يأتى الوقت لامحالة الذى يكون فيه إجمالى رأس المال الجديد فى شكل قروض ومعونات أو استثمارات جديدة أقل من إجمالى رأس المال الخارج فى شكل فوائد وأقساط وأرباح وعوائد تملك . الأمر الذى يعنى استمرار تدهور ميزان المدفوعات وقيمة العملة الوطنية ومزيد من التضخم وانخفاض الإنتاجية وهدر الإمكانية وقبل أن نتدبر الأمر ونتفهم جيداً ماذا حدث نكون قد وصلنا إلى النقطة التى يكون فيها متوسط إنتاج العامل ومتوسط استهلاك الفرد أقل مما كانا عليه قبل البدء فى سياسة الاستثمارات الأجنبية ، مهما كان معدل نمو السكان أو جهود تنظيم الأسرة .

والتاريخ خير شاهد على ما أقول ، حيث كان عائد رأس المال الأجنبى يمثل ٣٠٪ من إجمالى عائد رأس المال (الوطنى والأجنبى) خلال الفترة مابين عامى ١٩٤٥ ، ١٩٥١ وكان عائد رأس المال الأجنبى الذى لايعاد استثماره ، أى يتم تصديره للخارج ، يمثل ١٥٪ من إجمالى عائد رأس المال (الوطنى والأجنبى) وكان من البديهى أن يترتب على تصدير عائد رأس المال الأجنبى إلى الخارج مع تهريب جزء من عائد رأس المال الوطنى إلى انخفاض معدل التراكم الرأسمالى وبالتالى انخفاض معدل النمو الحقيقى. ففى خلال الفترة مابين عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٩١٤ كان معدل التراكم الرأسمالى فى مصر ١و٧ ٪ سنوياً ، فى حين كان من الممكن أن يكون ٣و٧٪ سنوياً خلال نفس الفترة فيما لو أعيد استثمار عائد رأس المال بدلا من تصدير جزء كبير منه . وفى خلال الفترة مابين عام ١٩١٤ وحتى عام ١٩٥٠ كان معدل التراكم الرأسمالى ١و٤ ٪ سنوياً ، أى أقل من معدل نمو السكان ، فى حين كان من الممكن أن يكون ٤ ٪ سنوياً .

وإذا ما قمنا بعملية حسابية بسيطة ، كتلك الحسابات المعروفة فى الفولكلور الأمريكى باسم حسابات منهاتن ، أو المعروفة فى الفولكلور المصرى باسم حسبه برما ، لوجدنا أنه لولا الاستثمارات الأجنبية التى دخلت مصر فى النصف الثانى للقرن التاسع عشر تطبيقاً لمعاهدة لندن عام ١٨٤١ والتى فرضت على مصر بعد هزيمتها العسكرية ، لكان إجمالى رأس المال العامل فى مصر اليوم ٢٦ ضعف ماهو عليه الآن ، ولكان متوسط استهلاك الفرد اليوم ثمانية أمثال ماهو عليه الآن . وهذا بالطبع بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية التى كانت سوف تترتب على هذا . أى أنه كما كانت تقول جدتى « اللى كلناه بط بط ، طلع علينا وز وز . »[٦].

وأما إذا كانت الزيادة فى الاستثمار مصاحبة أو مترتبة على زيادة حقيقية فى الإنتاج المحلى ، فالأمر يختلف تمام الاختلاف . وإذا ماتم الإنتاج بحيث تحصل العمالة على نصيبها العادل ويتم استهلاكه بالكامل ويحصل رأس المال ، بأشكاله المختلفة ، على نصيبه العادل ويتم إعادة استثماره بالكامل ،

(٦) البراهين الرياضية ، والحسابات الخاصة بحسبة برما موجودة فى دراسة « المال والبنون وحتمية التوازن الذهبى » المؤتمر العالمى الثانى للاقتصاد الاسلامى ، اسلام آباد ، مارس ١٩٨٣ .

كل على شاكلته ، فلابد وأن يصل المجتمع ، لامحالة ، إلى النقطة التى يكون فيها استهلاك الفرد أقصى مايمكن فى أى زمان ومكان ، مهما كانت نقطة البداية أو معدل نمو السكان وبصرف النظر عن المستوى التكنولوجى السائد فى المجتمع أو نظام الملكية فيه . ولهذا تعرف هذه القاعدة العجيبة باسم القاعدة الذهبية(٧) .

وعند الاتزان ، فى ظل القاعدة الذهبية ، يتساوى معدل نمو السكان ، أيا كان هذا المعدل ، مع معدل التفضيل الزمنى فى المجتمع ، مع معدل عائد رأس المال ، الأمر الذى يعنى وبالضرورة أن تكون كل فئات المجتمع مستهلكة بقدر ماهى منتجة . وذلك نظراً لتوافر الشروط الخاصة بمعدل الاستثمار الأمثل ، ليس فقط بالمفهوم الاستاتيكى الثابت Ceteris Paribus ولكن أيضاً بالمفهوم الديناميكى المتحرك Mutatis Mutandis عند جميع نقاط المسار الذى يسير فيه المجتمع وصولا للاتزان الذهبى . هذا بالإضافة إلى أن استهلاك الفرد عند الاتزان سوف يكون أكبر ما يمكن وبالتالى فسوف يكون مساوياً أما يسميه الفيلسوف الإنجليزى فرانك رامزى بالنعيم Bless أو مايطلق عليه فلاسفة الإغريق بالعمر الذهبى Golden Age .

الحب والحب وحتمية التوازن الذهبى :

والقاعدة الذهبية تحمل معها خبراً سارا لأنصار تحديد النسل ، لأنه مع زيادة نصيب العامل من رأس المال وصولا للاتزان الذهبى ، يرتفع الأجر الحقيقى للعامل ، ولما كانت الأجور سوف يتم تخصصها بالكامل للاستهلاك ، يرتفع الطلب على السلع والخدمات الترفية والتى تكون فى حاجة إلى وقت للاستمتاع بها . ولما كان وقت الأسرة محدد ، فى أى زمان ومكان ، بأربعة وعشرين ساعة فقط ، فإن الأسرة سوف تواجه مشكلة توزيع الوقت المتبقى لديها ، بعد استبعاد الوقت المخصص للراحة والنوم ، مابين العمل والاستمتاع بالاستهلاك الترفى ، أو تربية الأطفال والاستمتاع بهم .

ولكن زيادة الأجر الحقيقى تعنى وبالضرورة انخفاض التكلفة الحقيقية للحصول على الوحدة الواحدة من الاستهلاك الترفى ، مما يعنى وتبعاً لقانون الطلب أن يزداد الوقت المخصص للعمل والاستمتاع بالاستهلاك الترفى وينخفض الوقت المخصص لتربية الأطفال والاستمتاع بهم وبذلك ينخفض معدل نمو السكان . ونظراً لأن القاعدة الذهبية تعمل وبطريقة تلقائية على تساوى معدل نمو السكان مع معدل عائد رأس المال مع معدل التفضيل الزمنى للمجتمع فإن معدل نمو السكان ومعدل عائد رأس المال سوف يكونان أقل مايمكن ، الأمر الذى يعنى أن استهلاك الفرد عند استهلاك الفرد عند الاتزان الذهبى سوف يكون أقصى مايمكن فى أى زمان ومكان . والعجيب أن هذا يعنى أيضاً أن ينخفض سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له عرفته البشرية شكلا وعملا واتزاناً ، وسبحان الله الذى يمحق الربا ويربى الصدقات .

---

(٧) البراهين الرياضية والاقتصادية الخاصة بالقاعدة الذهبية ، وغيرها من النتائج ، موجودة فى « دراسة السكان والتنمية وتحدى الثمانينات » ومنذ أن تقدمت بها أمام المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ابريل ١٩٨٢ ، لم أسمع ان اقتصاديا واحدا قد اعترض على صحتها أو المقدمات التى بنيت عليها .

والقاعدة الذهبية حتمية ، لأن أى انحراف عن القاعدة الذهبية ، يميناً أو يساراً ، سواء بالزيادة أو النقصان ، سوف يترتب عليه أن يصل المجتمع إلى اتزان مضغوط يكون فيه استهلاك الفرد منخفض ، مهما كان معدل نمو السكان أو نقطة البداية أو حجم القروض والاستثمارات الأجنبية . وذلك لأنه عند مثل هذا الاتزان المضغوط لن يتساوى معدل نمو السكان ، أيا كان هذا المعدل وأيا كانت جهود تنظيم الأسرة ، مع معدل التفضيل الزمنى للمجتمع ، أو مع معدل عائد رأس المال ، الأمر الذى يعنى وبالضرورة أن تكون بعض فئات المجتمع مستهلكة أكثر مما هى منتجة والفئات الأخرى منتجة أكثر مما هى مستهلكة . ومن البديهى أن تضغط الفئة التى تنتج أكثر مما تستهلك لإحداث تغيير يكون فى صالحها ، ولا بد لها أن تنجح نظراً لانشغال الفئة الأخرى بما هى فيه من بذخ وترف . وعندما يتم التغيير المطلوب وإن كان فى الاتجاه الصحيح للقاعدة الذهبية ، إلا أنه سوف يتخطاها إلى الجهة الأخرى المعاكسة نظراً لديناميكية التغيير ذاتها . وبذلك يتأرجح المجتمع حول القاعدة الذهبية كما يتأرجح البندول حول وضع الاتزان الرأسى . ومع تأرجح المجتمع يمينا ويساراً تصعد طبقات فجأة إلى القمة وتهبط طبقات فى صمت إلى القاع . وفى أثناء عمليات الصعود والهبوط هذه يتم العصف بالطبقة المنتجة والتى يبدو أن عليها وحدها أن تتحمل تبعات مثل هذه التنمية التعيسة . ولكن وكما أن البندول لابد له وأن يستقر فى النهاية عند وضع الاتزان الرأسى ، أما بفعل فاعل ، وأما بفعل قانون الجاذبية الطبيعى ، فإن المجتمع أيضاً لابد له وأن يستقر فى النهاية عند القاعدة الذهبية ، إما بإرادته الواعية ، وإما بطريق التجربة والخطأ بفعل قانون تناقص الغلة الاقتصادى وعندما يستقر المجتمع عند الاتزان الذهبى ، يعيش عصره الذهبى ويبقى فيه إلى أن تحدث من التغيرات الخارجية ماتخرج المجتمع من الاتزان وتبدأ قصة الأرجحة من جديد .

ولقد شهدت مصر خلال تاريخها العريق العديد من هذه العصور الذهبية ، أذكر منها على سبيل المثال ، عصر بناة الأهرام ، والفترة التى أعقبت السنوات السبع العجاف وحتى خروج بنى إسرائيل من مصر ، حيث بدأت شعوب العالم تتغنى بالأنشودة التى تقول : إذا جاع العالم أطعمته مصر وإذا جاعت مصر لن يطعمها أحد . وهذه الأنشودة التى سجلها أبو التاريخ هيرودوت إنما كانت تعنى أن إنتاج مصر كان من الوفرة بحيث يكفى كل سكان العالم وإن سكان مصر كانوا من الكثرة وإن أنماطهم الاستهلاكية كانت من البذخ والترف بحيث لايكفيهم كل إنتاج العالم . ويلاحظ أن شعوب العالم اليوم تتغنى بأنشودة مماثلة بالنسبة للولايات المتحدة-الأمريكية .

كما شهدت مصر عصراً ذهبياً طويلا خلال الفترة الممتدة من بداية الفتح الإسلامى وحتى قرب انتهاء الدولة الفاطمية ، وأيضاً خلال العصر المملوكى الأول . وكانت آخر هذه العصور الذهبية التى شهدتها مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر مع تجربة محمد على الرائدة للنهوض بمصر . وكان من الممكن أن تشهد مصر عصراً ذهبياً جديداً فى أعقاب حرب أكتوبر المجيدة لولا الانفتاح الاستهلاكى ، ولكننا لم نفقد الفرصة بعد والبداية الجديدة فى هذا المجال مطمئنة .

وأخيراً ، فالقاعدة الذهبية بسيطة ومنطقية وأخلاقية أيضاً بالإضافة إلى كونها حتمية . فكل مانقوله القاعدة الذهبية أن يعمل كل جيل بمساعدة رأس المال الذى تركه له الجيل السابق له على أن

يستهلك فقط مقدار ماساهم به فى الإنتاج ، وأما رأس المال وكل نصيبه العادل فيتركه لأبناءه ، أى الجيل القادم من بعده .

والفلاح المصرى يدرك هذه الحقيقة ، فالفلاح الذى يأخذ بقرة جاره لتساعده فى الإنتاج مقابل تسمينها والعناية بها ، لايحق له أن يذبحها ، ولكن إذا ولدت فيحق له أن يشرب لبنها واقتسام ولدها ولكن تبقى البقرة ونصف ولدها ملكاً لصاحبها الذى أعطاها إياه . ومهما كان مقدار المال الذى ورثناه عن آبائنا أو مقدار ماسوف نورثه لأبنائنا يبقى الله صاحب المال « هو الأول ، والآخر » وهو خير الوارثين . وهذه هى نظرية الاستخلاف كما جاءت فى القرآن الكريم والتوراة .

ومما هو جدير بالملاحظة ، أن كلمة Capital والتى منها استمد النظام الرأسمالى وجوده وكيانه مأخوذة من الكلمة اللاتينيه Chapel أو Kopel وهى تعنى بقرة ، ورأس المال فى العربية مأخوذة من رؤوس الإبل أو البقر والبقرات السبع فى القرآن رمز ، وعندما تحدث الدكتور المحجوب عن القطط السمان التى تحولت إلى بقرات سمان ، لم يكن يدرى أحد أنه كان يتنبأ بأحداث يناير لأن البقرات السمان طعام شهى للبطون الخاوية ، ولكننا لم نتعظ وتركنا البقرات السمان تلعب وترتع فى أقواتنا وأقدارنا وكانت أحداث يناير وكان ماكان بعدها ، ولكن الحمد لله انتهت سبعة سنوات كاملة على أحداث يناير ، وكنت قد تنبأت للدكتور المحجوب فى عام ٨٢ بأنه سيعود فى عام ١٩٨٤ بعد مرور سبعة سنوات كاملة على أحداث يناير ليبدأ مع الحزب الوطنى الديمقراطى الجديد بقيادة الرئيس مبارك سبعة سنوات جديدة من الخير والبركات ،

ولم يكن هذا رجما بالغيب ولكن كان عن تحليل ديناميكى دقيق لتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بمصر ، وأتمنى للدكتور المحجوب أن يحطاط هذه المرة من الأرانب السمان التى تتحول إلى فيلة .

ومن واقع الاقتصاد المصرى والطاقة الكامنة فيه ، أرى أنه من خلال تصحيح خلل هيكل الأجور والأسعار وإعادة التوازن للفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنظم وصانع قرارات من ناحية أخرى، يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية الحالية إلى ضعف ماهى عليه . ويكفى معرفة أن زيادة الكفاءة الإنتاجية إلى ضعف ماهى عليه ، وهذا ممكن ، يعنى وببساطة شديدة زيادة إضافية فى الإنتاج مقدارها ٢٥ مليار جنيه سنوياً ، كان من الممكن فقط الحصول عليها من استثمارات إضافية مقدارها ٧٥ مليار جنيه وبدون حدوث أى من المضاعفات والأعراض التى ذكرتها والتى مازال الاقتصاد المصرى يعانى منها .

خاتمة :

ومن كل ماسبق يتضح لنا بما لايدع مجالا للشك فى أن حقيقة ماتعانى منه مصر يمكن فى الأساس فى خلل هيكل الأجور والأسعار وازدواجية التقييم وعدم الاتساق بين الأهداف والغايات والوسائل ، والذى يعود أساساً إلى خلل الفكر التنموى السائد فى مصر منذ بداية الأربعينات مع دخول مصر

كشريك فى مغارم ، وليس مغانم ، الحرب العالمية الثانية مع بريطانيا العظمى ، والذى تبلور فى نهاية الأربعينات عن عقد اجتماعى جديد يتم بمقتضاه أن تتكفل الحكومة بتوفير رغيف الخبز ودعم السلع الأساسية وتشغيل الخريجين ووقف ارتفاع إيجارات المساكن أو الأراضى الزراعية فى مقابل أن يتخلى الشعب عن العمل بالسياسة أو المشاركة فى الحكم أو المطالبة بإقامة حياة ديمقراطية سليمة أو الاعتراض على طبيعة وشكل علاقات مصر الدولية(٨) وفى ظل الفكر المحاسبى فى التنمية ، والذى يهتم فقط بما هو قائم بالفعل وثابت فى الدفاتر ، منه وإليه ، وليس بما يجب أن يكون عليه الوضع الأمثل ، تفاقمت المشكلات وتعايشت المتناقضات وزادت الفجوة بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج ومنظم وصانع قرارات من ناحية أخرى ، وتبددت الطاقة الإنتاجية المبدعة والخلاقة للأفراد . ومع التحولات الاجتماعية الهائلة التى صاحبت خلل هيكل الأجور والأسعار ، صعدت طبقات فجأة إلى القمة وهبطت طبقات فى صمت إلى القاع . وفى أثناء عمليات الهبوط والصعود هذه ، التى حدثت فى الأربعينات والستينات والسبعينات ، تم العصف بالطبقة المنتجة والتى كان عليها وحدها أن تتحمل تبعات التنمية. ومع هذه التحولات الاجتماعية الهائلة ، اختلت المعايير وتداخلت المفاهيم ، وتوترت العلاقات ، وتبعثرت الجهود وتشتت القلوب واختلط الصالح بالطالح والرشد مع الغى وتأرجحت مصر يميناً ويساراً مرة ثم يميناً تارة أخرى ، ورقصنا على السلالم ، « لا اللى فوق شافونا ، ولا اللى تحت حسوا بينا » وأصبحنا نأخذ من الشرق مالم يعد يؤخذ به فى الدول الاشتراكية ، ونأخذ من الغرب ماليس معمولا به الآن فى الدول الرأسمالية .

ودعونا نعترف أننا جميعاً ، كأغلبية أو كمعارضة ، لم يحاول أى منا أن يقتحم العقبة ، « وما أدراك ما العقبة ؟ . ، فك رقبة » ولكننا اكتفينا بالتلويح وبالتجريح فريق منا يقول هذه أغلال ناصرية ومحرم علينا الاقتراب منها ، وفريق يقول هذه أغلال ساداتية ولاندرى ماذا نفعل فيها ، وفريق ثالث ينتظر ويتربص بنا الدوائر « عليهم دائرة السوء » ولئن سألتهم عن شىء ليقولن الدعم والسكان ولا أمل لنا إلا بالاستثمارات الأجنبية ، « أنظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلا » .

إنما مثل الاستثمارات الأجنبية « كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء » أو «كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه ، وما دعاء الكافرين إلا فى ضلال » ويلمزونك فى الدعم فإن أكلوا منه سكتوا وتيمموا الخبيث منه يوزعونه على البطاقات الحمراء والخضراء ، وما كان لهم يصل إليهم وما كان للناس لايصل ، إلا مافسد من الفراخ واللحوم المجمدة ، » وإن يكن ميته فهم فيه شركاء » وأما دعوة أنصار تحديدالنسل ، فأرى أنها لا تختلف فى مضمونها كثيراً عن دعوة القرد لقطتين يقتسم لهما قطعة من الجبن ، وكلما رجحت إحدى الكفتين أكل منها قطعة فترجع الكفة الأخرى فيأكل منها قطعة حتى تلاشت قطعة الجبن وماتت القطتين جوعاً وحسرة . وكما كانت تقول جدتى « جاءوا ماحبوش ضاعوا ماخلفوش ، ولايخشوش » .

(٨) هذا العقد الاجتماعى باركته الولايات المتحدة الامريكية من خلال برنامج النقطة الرابعة ، على أمل أن يتم استبدال النفوذ العسكرى الانجليزى فى المنطقة بنفوذ اقتصادى أمريكى .

وحتى لاتتكرر مأساة القطتين مع أولادنا وأموالنا أقول لأنصار تحديد النسل لاتقتلوا فينا الحب فنفقد القدرة على إنتاج الحب ، واتركونا نعمل ونحب لننتج الحب والحب ، ويزداد مالدينا من مال وبنين حتى تستكمل الأرض زينتها مصداقاً لقوله تعالى « المال والبنون زينة الحياة الدنيا » وأما الباقيات الصالحات فأرى أنها إنما تعنى الاستثمار الباقى والنافع فى شتى مجالات العلوم والفنون والمعرفة وإعلاء كلمة الله لقوله تعالى : « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون » وفى قراءة ابن عباس « وماخلقت الجن والإنس إلا ليعرفون »، فالمعرفة الحقة بأمور الدين والدنيا عبادة مابعدها عبادة . وأما عن التوازن الدقيق بين المال والبنون فهو حتمية أزلية كما أوضحته فى هذه الدراسة . وكفى بالله شهيدا إذ يقول « والسماء رفعها ووضع الميزان ، ألا تطغوا فى الميزان ، وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان» أى أن الشرط الكافى والضرورى لكى يتحقق للفرد أقصى استهلاك ممكن فى أى زمان ومكان هو ألانطغى فى الميزان ، أن نستهلك فقط بقدر مانساهم به فى الإنتاج وأن نعيد استثمار كل عائد رأس المال بلا زيادة أو نقصان ، كل على شاكلته ، فيعاد استثمار عائد العلم والمعرفة فى اكتساب المزيد من العلم والمعرفة • وعائد البحوث والتدريب فى المزيد من البحوث والتدريب .

ولكن ماذا عن الأجور التى يحصل عليها العاملون بالحكومة والقطاع العام ، والتى يجب استهلاكها بالكامل ، هل تمثل عائدا عادلا لمساهمته العمالة فى الأنتاج ، وهل هى كافية لكى يتفرغ . العامل ذهنياً وجسدياً ونفسياً لما يكلف به من أعمال ورغبته الصادقة فى التطوير ؟ وإيجارات المساكن القديمة، والتى يجب إعادة استثمارها بالكامل فى قطاع الإسكان ، هل تمثل عائداً عادلا لمساهمة رأس المال ؟ وإيجارات الأراضى الزراعية وتسعير بعض الحاصلات التقليدية ، والتى يجب إعادة استثمار عائدها فى التكثيف الأفقى والرأسى فى الزراعة ، هل تمثل عائداً عادلا للأرض والجهد الفلاح ؟ وماذا عن التسيب والتهرب الضريبى وعقد الصفقات وتعاطى العمولات والإكراميات والدخول الطفيلية فى قطاع وتجارة الاستيراد وتدبير العملة ؟

هل فرغنا من بحث كل هذه المسائل حتى يقولون بأن أولادنا فلذات أكبادنا التى تمشى على الأرض هم أسى البلاء وسبب كل ما نحن فيه من عناء . أن يقولون إلا كذبا . وفى هذا الصدد يقول العلامة عبد الرحمن بن خلدون صاحب أول نظرية فى العمران البشرى(٩) .

نرقع دنيـــانا بتمزيق دينـــا فلا دينـــا يبـــقى ، ولا مانـــرقع

المشكلة مع الدراسات السكانية الحديثة التى يسند عليها أنصار تحديد النسل(١٠) أنها تعالج مشكلة هى بطبيعتها طويلة المدى ولكن باستخدام أدوات التحاليل قصيرة المدى . وهذا أشبه بمن يحاول قتل جمل بعود من الحطب ، فإن لم يصبه فى مقتل ، قصم ظهره وتكون الكارثة .

---

(٩) من تاريخ العلامة عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، ص ٣٦٩ ، دار الطبـــاعة اللبنانى ، ببيروت ١٩٨٢ .

(١٠) انظر الفقرة الخاصة بالاحصاء والمنطق والتاريخ . « دراسة السكان والتنميـــة وتحدى الثمانينات » د. أحمد الصفتى ، المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ابريل ١٩٨٢ .

ولكن ليس معنى كل ما تقدم أننى أشكك فى أن مصر تعانى من مشكلة سكانية حادة متلازمة ومتزامنة مع مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية ، أو أننى أعترض على التحول الاشتراكى فى الستينات أو سياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات . ولكننى فقط أردت أن أقول أن ما كان يصلح للستينات وماكان يصلح للسبعينات لم يعد يصلح للثمانينات ولم يعد الفكر المحاسبى فى التنمية قادر على التعايش مع كل مالدينا من مشكلات ، خاصة مع حالة الانفراج الديمقراطى التى تعيشها مصر . المهم أولا وقبل كل شىء هو الاتساق الاقتصادى والتوازن الاجتماعى ، ولايهم بعد ذلك إن كنا نجد أنفسنا مع مزيد من التحول الاشتراكى والضوابط الاجتماعية أو مزيد من التحول الرأسمالى وحرية الممارسات الفردية علينا أولا أن نحدد وبوضوح شديد الغايات والأهداف والوسائل . ماذا نريد ؟ ولمن نريده ، وكيف نحققه ؟ وبمن نستعين ؟ وبمن لانستعين ؟ وماهو النهج التنموى القويم الذى نسلكه ويتلاءم مع قدراتنا الذاتية والطاقة الكامنة فينا ، وقيمنا الدينية والروحية الراسخة فى وجداننا وعمق تجاربنا وتجارب من سبقونا وكانت لهم نفس ظروفنا ، وذلك حتى يكون لهذا النهج الجديد قوى الاتزان والاستقرار والدفع الذاتى المبدع والخلاق .

وأتمنى أن أكون قد نجحت فى إثارة النقاش والحوار حول هذه القضايا ، على أمل أن تتبلور المناقشات فى صياغة نهج تنموى جديد لمصر يتلاءم مع طبيعة المرحلة الجديدة فى ظل المتغيرات الراهنة والمتوقعة على ضوء العلاقات الدولية المتشابكة والمعقدة ومالم يكن فى حياتنا مايزغزع القلب معمايزغزغ البطن والفرج ، أصبحت الحياة خاوية وأصبحنا كالأنعام ، بل أضل .

المراجع

باللغة العربية :

د . احمد السيد الصفتى

- سيناريو هدر الإمكانية وميكانيكية الاقتصاد القومى ، المؤتمر الاقتصادى الكابر ، رئاسة الجمهورية فبراير ١٩٨٢ .
- السكان والتنمية وتحدى الثمانينات ، أبحاث ومداولات المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين مايو ١٩٨٢ .
- المال والبنون وحتمية التوازن الذهبى ، المؤتمر العالمى الثانى للاقتصاد الإسلامى ، إسلام أباد باكستان ، مارس ١٩٨٣ .
- السكان والتنمية والتشابكات الاقتصادية والاجتماعية ، يناير ٨٤
- د . حسن رياض : مصر الناصرية ، باريس ١٩٦٤ .
- د . محمود عبد الفضيل : الجديد فى الاقتصاد المصرى ، أبحاث ومداولات المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين القاهرة مايو ١٩٨٢ .

تقرير الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، مركز المعلومات ، رقم ١٣ مايو ١٩٨٠ .

باللغة الانجليزية

1 — Frankline M. Fisher, The Identizication Prodlen Magvow-Hill, New York, 1970.

2 — Domestic Resources Mobilization World Bank Report, Washington 1980.

3 — Gunar, Myrdal, The chqllenge of workd Poverty, Award Anti-Poverty Program in outline. New York, 1971.

4 — F. R. Ransy, "A Mathematical theary of savings".

5 — A. E. El-Safty "Adaptive Behavion, Demans & Preferences : Journal of Economic thenry, Academic Press 1976.

6 — A. El-Softy, "The Egyptian Economy in the Mid Eighties. CAPMAS, 1984.